الفصل الثالث
أهداف وأبعاد وسياسات الاتحاد
الأوربي تجاه دول المغرب العربي

المبحث الأول
إستراتيجية فرنسا إتجاه دول المغرب العربي

إن مفهوم التوازن للسلوك الخارجي الفرنسي لا يعني التأرجح بين إستراتيجية القوة الكبرى وإستراتيجية التورط وإنما هو في حالة فرنسا تعبير عن المصاعب التي تواجهها من اجل المواءمة بين مطامعها وإمكانياتها أو بمعنى أخر تشخيص العوامل المتحكمة في صنع السياسة الخارجية الفرنسية والتي يمكن تصنيفها إلى عاملين: الأول داخلي والأخر خارجي :

- **العامل الأول : الإمكانيات الداخلية المحدودة :** ويتمثل ذلك في القدرات الذاتية الفرنسية لممارسة سياسة عالمية فعالة والتي تعتبر انعكاسا للسياسة الخارجية وذلك لمعرفة دور القدرات الذاتية والمتمثلة في :

- قدرة اقتصادية ضعيفة ويتضح ذلك من خلال التبعية الطاقوية والذي قلص هامش الاستقلال الفرنسي بالإضافة إلى مجالات أخرى أهمها البطالة وعجز ميزان التجارة الخارجية .

- غياب التوافق الداخلي بين الاتجاه الرسمي والاتجاه الوجداني (الرأي العام الفرنسي والحزبي المناهض للسياسة الرسمية). [1]

---

1 - علي صوال، "الإستراتيجية الفرنسية اتجاه الوطن العربي،" ع،10 (افريل 2003) متحصل عليه من موقع

http://www.sabanews.net/ar/news135358.htm

- **العامل الثاني: مرغمات خارجية**: يندرج السلوك الخارجي الفرنسي ضمن رؤية متكاملة استهدفت تغيير قواعد الممارسة الدولية في النظام الدولي ضمن السياسة الديغولية لفكرة الاستقلال الوطني عن القوتين العظميتين حيث تأثرت تلك الرؤية بثلاثة عوامل وهي الهيمنة الأمريكية وعجز الحلفاء الأوروبيين بالإضافة إلى الواقع العربي نفسه .

وتدرك باريس أنه يصعب على واشنطن معاقبة فرنسا لأن ذلك سيتسبب في حرب اقتصادية بين أوروبا وأميركا.

فنجد أن النظام العالمي قد تغير من نظام ثنائي القطبية إلى نظام يتأرجح بين نظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية المسيطرة عسكرياً واقتصادياً ومعرفياً بعد زوال الاتحاد السوفيتي، ومن هنا نجد معظم الأنظمة الأخرى تدخل ضمن خانة الأنظمة التابعة.

وبين نظام مرحلي انتقالي يقترب من نظام متعدد الأقطاب، نتيجة بروز وحدات دولية جديدة أوربا ، اليابان، روسيا ، الصين، تتنافس فيما بينها لتأكيد تواجدها عبر مناطق العالم، يجمع بينها وفاق جديد واعتماد متبادل تفرضه الأوضاع السياسية الجديدة، والطبيعة الاقتصادية نتيجة تراجع نوعا ما مؤشرات المنافسة العسكرية نحو المنافسة الاقتصادية والمعرفية على المستوى العالمي، حيث يلاحظ منافسة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية وأحيانا

عسكرية، عبر عدة آليات بدعوة المحافظة على الأمن والاستقرار العالميين.[1]

وفي المقابل هناك بروز النظام الإقليمي الأوربي، الذي يعد قطباً اقتصادياً وسياسياً في محيطه القاري والمتوسطي، ظهر لملء الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفيتي، عن طريق تجميع دول قومية في نظام إقليمي متميز عن كل منهما: نتيجة التقارب الجغرافي والتجانس الاقتصادي بين مختلف دوله، زيادة عن التفاعل في العلاقات الاجتماعية والثقافية لتحقيق مصالح مشتركة في شتى المجالات.

هذا بالإضافة إلى إقامة حلف سياسي واقتصادي مع دول ساحل حوض البحر الأبيض المتوسط الجنوبي، عن طريق الشراكة الأور- متوسطية منذ سنة 1995، والتي فتحت مجالات التعاون في جميع المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية، بين الاتحاد الأوربي الذي يشمل 25 دولة ومرشح للزيادة، مع حوالي 17 دولة متوسطية من ضمنها دول المغرب العربي الثلاث: تونس، المغرب، الجزائر.

هذا مما دعم ثقل دور الاتحاد الأوربي في المنطقة، وأصبح ينافس القوى الدولية الكبرى المتواجدة على الساحة العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

---

1 - المكان نفسه.

أمـا بالنسـبة للاتحـاد الجهـوي والمتمثـل في اتحـاد المغـرب العربي، فنجد دوله وخاصة النواة الصلبة تونس، الجزائـر، المغـرب، تتـأرجح بـين القطـبين الأوربـي والأمريكـي، بحيـث يـتم اسـتغلالها لخدمـة مصـالح الـدول الكـبرى المهيمنـة في منطقـة البحـر الأبـيض المتوسط، عن طريق تصنيف تلك الدول تارة في خانـة الـدول المحوريـة وأخـرى في خانـة الـدول التابعـة وذلـك نتيجـة لعـدم وجـود إسـتراتيجية موحدة لمجابهة هذه المنافسة الشرسة على ثروت المنطقة المغاربية.

المبحث الثاني
تجليات السياسة الفرنسية في المغرب العربي

إن الحديث عن وجود نفوذ فرنسي كبير في منطقة المغرب العربي، لا يعني بالتأكيد خلو العلاقات الفرنسية-المغاربية من أزمات ومنغصات، ترجع بالدرجة الأولى إلى عاملين اثنين: أولهما يخص فرنسا، ويتعلق بطبيعة نظامها السياسي التعددي، الذي كثيرا ما يبرز للسطح مواقف سياسية متباينة حيال الموقف من هذه القضية أو تلك من القضايا المغاربية؛ وثانيهما يتصل بالدول المغاربية في حد ذاتها، التي تبدو مصالحها في أحيان كثيرة في تقاطع صارخ مع المصالح الفرنسية، بما لا يدع مجالا أمام الأنظمة إلا إعلان نوع من العصيان إزاء المستعمر القديم، سرعان ما يثبت أنه مؤقت لا يقدر أهله على المقاومة.

ومن المفارق برأي بعض المحللين، أن تكون المعوقات التي تظهر في مواجهة السياسة الفرنسية في المغرب العربي، ليست سوى تجليات لهذه السياسة، ومن هذا الأمر ما يظهر في الحالتين التاليتين:

أ- حقوق الإنسان والحريات العامة

لقد اضطر الرئيس الفرنسي جاك شيراك في زيارته إلى تونس والجزائر والمغرب، إلى الحديث مع زعماء هذه الدول حول تحفظات فرنسية إزاء الكثير من الخروقات والانتهاكات التي ترتكبها الأنظمة والسلطات المغاربية في مجال حقوق الإنسان

والحريات العامة. وكان مصدر الاضطرار وجود حكومة اشتراكية إلى جانب رئاسة يمينية في فرنسا، بالإضافة إلى ضغط المنظمات الفرنسية غير الحكومية - أو الدولية التي يوجد مقرها في فرنسا- ، والتي تتمتع بهامش كبير للتعبير عن مواقفها، وقدرة لا بأس بها في الضغط على مراكز القرار السياسي وتوجيه الرأي العام، الذي يبدو في غاية الأهمية بالنسبة للرئيس شيراك، الذي لم يبق له على موعد الانتخابات الرئاسية سوى ستة أشهر.[1]

ويظهر مفارقا أيضا، أن الأنظمة القائمة في المغرب العربي، إنما تعتمد بشكل كبير على مباركة ومساندة باريس، لتوجهاتها الديكتاتورية والشمولية غير العابئة بالحريات الأساسية لشعوبها، والمستهترة بشكل يفوق كل التصورات بحقوق الإنسان والمواطنة. ففرنسا التي تنتقد الأنظمة المغاربية لخرقها حقوق الإنسان، هي ذاتها فرنسا التي تحمي هذه الأنظمة وتحرص على استمرارها؛ وهي في وجهيها تخدم بالدرجة الأولى ما تسميه بمصالحها القومية العليا.

ب- الحرب القذرة ومشكلة الصحراء

لقد ثار الساسة الفرنسيون - وآخرهم شيراك - على وقوف فرنسا إلى جانب الجزائر في محنة الحرب الأهلية أو "الحرب القذرة" - كما يفضل البعض أن يصفها- ، وكثيرا ما

---

1 - المرجع نفسه،

لم يتردد هؤلاء الساسة في توجيه اللوم لجنرالات الجزائر على التجاوزات التي يرتكبونها في حق شعبهم، في حين يدرك جل المحللين الدور الذي لعبته باريس في الانقلاب على الديمقراطية سنة 1992، كما يعرفون الصلات الوثيقة التي تربط دوائرهم بأطراف سيئة السمعة في الجزائر، ظل دورها هو إشعال الفتنة.

ويسري القول نفسه على طريقة تعامل باريس مع مشكلة الصحراء المغربية، حيث ظهر حرصها على استمرارها، فيما توحي للمغرب خلاف ذلك. وفي الوقت الذي تبرز فيه "مدام ميتران" زوجة الرئيس الفرنسي السابق، كأكثر المتعاطفين مع قضية ما يسمى بـ"الشعب الصحراوي"، وأهم المدافعين عن حقه في تقرير المصير في المحافل الدولية، يبدي شيراك خطابا متعاطفا مع حق المغرب في الحفاظ على وحدة أراضيه وسيادته عليها، بما في ذلك أقاليمه الصحراوية؛ وفي نهاية الأمر تصير فرنسا الرابح على الصعيدين، الإنساني والسياسي، فيما تبقى المصالح المغربية مرتهنة.[1]

1- المرجع نفسه،

المبحث الثالث
الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية

تمت معالجة أهداف وأبعاد وسياسات الاتحاد الأوربي تجاه دول المغرب العربي وفق اتفاقية ماستريخت ومسار برشلونة، نظراً لتواجد سياسات معينة ومتعاقبة حكمت العلاقة بين الاتحاد الأوربي والدول المغاربية.

ارتبطت دول المغرب العربي منذ القدم، بعلاقات متميزة مع أوربا، تمثلت في العديد من المراحل والمواقف، تراوحت بين حالات التعاون القائم على المنفعة المتبادلة، وذلك في مرحلة ما قبل الاستعمار الأوربي للمنطقة والتي تزامنت مع الفتح والتوسع الإسلامي، إذا كانت المعاملة الند للند في المسائل التجارية والعسكرية..

انتقلت العلاقات إلى حالات من النزاع والحروب والهيمنة والاستعمار أثناء الحقبة الاستعمارية التي خضعت إليها دول المغرب العربي.[1]

وأخيراً تميزت تلك العلاقات بالتبعية والتعاون والشراكة بعد استقلال في عدة مجالات.

---

1 - رمزاني كية، **الشراكة الأوربية- المتوسطية: اطاربرشلونة**، (ابوظبي، مركزالامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سنة.2000.) ص33.

مما وطد تلك العلاقات بين الطرفين هو اعتبار منطقة المغرب العربي في نظر الأوربيين فضاء أوربياً، يجب الانفراد به ومن ثم ربط بلدانه بسلسلة من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والأمنية، للاستفادة من السوق المغاربية الاستهلاكية الواعدة، وكذلك إبراز الدور الأوربي ومكانته في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كقوة اقتصادية وسياسية معتبرة، قادرة على دول المنطقة والخروج عن السيطرة الأمريكية خاصة من الناحية الأمنية.

انتهجت المجموعة الأوربية عدة سياسات بدول المغرب العربي منذ الستينات، بدأت باتفاقيات تجارية بحتة، تطورت إلى مجالات مالية واقتصادية عبر ثلاث مراحل متميزة من سنة 1969 إلى غاية 1995، أعقبتها اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي والتي سوف نتطرق إليها موضع آخر، اتسمت فيها العلاقات بعلاقة مركز بالمحيط.

- بدأت المرحلة منذ سنة 1969 إلى غاية سنة 1973، سميت بالسياسة المتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوربية، تميزت بإبرام اتفاقيات تجارية بحتة مع تونس والمغرب لمدة 5 سنوات، الهدف منها دمج اقتصاديات البلدين في الاقتصاديات الأوربية، وتسهيل الدخول الحر للسوق الأوربية.

أما بالنسبة للجزائر وليبيا فلم تشاركا في تلك الاتفاقيات نتيجة أوضاعها الداخلية (الانشغال بالتنمية المحلية).

- أعقبت تلك المرحلة، مرحلة ما يسمى بالسياسة الشاملة المتوسطة من سنة 1976 إلى سنة 1987، فتحت المجال إلى الدول المتوسطية الأخرى، من حيث العدد والمجالات، شملت 8 دول منها سبع دول عربية (تونس، الجزائر، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان) ويوغسلافيا.

شملت المبادلات التجارية والتعاون المالي والمساعدات التقنية بغية ضمان استمرارية سيطرة المركز على الأطراف في المسائل الاقتصادية.[1]

أما المرحلة الثالثة فتمثلت في إطلاق السياسة المتوسطية المتجددة منذ سنة 1988 إلى غاية 1995، هذه السياسة أملتها أحداث بارزة على الصعيد الدولي والأوربي والمغاربي، تمثلت في انهيار جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفيتي وبداية تفكك دول أوربا الشرقية، بروز قطب أوحد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وبروز تكتلات اقتصادية أخرى فعلى المستوى الأوربي شهدت أوربا عملية التلاحم عبر معاهدة ماستريخت (1992/2/7)، والتي استهدفت اكتمال البناء الأوربي والعمل على تنفيذ التكامل الأوربي قصد تحقيق الوحدة الأوربية في جميع المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية، للوقوف بجانب القوى الكبرى، ومواجهة مختلف التحديات المفروضة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

---

1 - المرجع نفسه.

أمـا علـى المسـتوى المغـاربي فنجـد إطـلاق الإصـلاحات الاقتصادية والهيكلية، وإعادة جدولة الديون الخارجية، مما جر الدول المغاربية إلى الاندماج شيئاً فشيئاً في الاقتصاد المعولم، ومن الناحية السياسية ظهر التحول الديمقراطي عبر إصلاحات سياسية ودستورية على الخصوص المغرب، تونس، الجزائر.

إلا أن تلك السياسات منذ ظهورها وما بعدها، قد تخللتها عدة أبعاد سياسية وأمنية، واقتصادية، وثقافية، عمدت أوربا على تحقيقها نوجزها في التالي:

الأبعاد السياسية:

- تمثلت الأبعاد السياسية في إيجاد فضاء مشترك للسلم والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث أصبح من الأولويات لأي تقارب بين الطرفين الأوربي والمغاربي، وذلك عن طريق فتح الحوار السياسي الكثف والمستمر، احترام حقوق الإنسان والحريات، التنوع والتعددية في المجتمع، بغية استعادة المكانة الدولية للاتحاد الأوربي، عبر النزعة الاستقلالية والتحررية من الضغط الأمريكي.

الأبعاد الأمنية:

- أما الأبعاد الأمنية، فقد تمثلت في التركيز على مفهوم الأمن الجماعي الإقليمي، حيث طرحت السياسة الأمنية الأوربية-المتوسطية، والتي تهدف إلى محاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، نتيجة أن منطقة المغرب العربي تشكل منطقة إستراتيجية للأمن

الأوربي، خاصة وأنها امتداد جغرافي لغالبية الأراضي والشواطئ الأوربية.

الأبعاد الاقتصادية:

- تمثلت الأبعاد الاقتصادية في الرؤية الأوربية الجديدة لمصالحها الاقتصادية في المنطقة، والمتمثلة في ربط الاقتصاديات المغربية بنيوياً بالاقتصاد الأوربي عبر الشراكة، بغية الحد من التدخل الأمريكي في المنطقة عبر إنشاء منطقة رخاء مشترك، ومنطقة تجارة حرة بحلول سنة 2010، ومساعدة الدول المغاربية الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة.[1]

الأبعاد الثقافية:

- أما الأبعاد الثقافية، فتمثلت في الحضور التاريخي للثقافات واللغات الأوربية في المجتمعات المغاربية خاصة اللغة الفرنسية والإيطالية والإسبانية عبر حوار الثقافات والحضارات، وطرح مبادرات تعاون جديدة في المجال الثقافي عبر عدة آليات منها برامج TEMPUS و MEDA، الخاصة بتنمية المبادلات الثقافية في المجالات التعليمية والإعلام والاتصال.

---

1 - المرجع نفسه.

المبحث الرابع
أهداف فرنسا إتجاه المغرب العربي

مثل هذه الزيارة التي قام بها ساركوزي لليبيا لتفعيل دور فرنسا في المنطقة من خلال مشروع من اجل المتوسط لم تكن واردة دون أن يقدم النظام الليبي مؤشرات تدل على اعتداله واستعداده للتقارب مع القوى الأوروبية في السنة الماضية، مما مكنه من العودة إلى الساحة الدولية بعد مرحلة طويلة من المناكفة وشدّ الحبل، فبعد غزو العراق أعلن النظام الليبي تخليه عن برامج التسلح النووي طواعية بعد عدة أشهر من المفاوضات السرية مع واشنطن ولندن تُوِّجت بإعلان بريطانيا عن الخطوة الليبية.

وقد خلفت طريقة الإعلان عن تلك المبادرة - حيث إنها تمت من طرف لندن وليس طرابلس - ، والمفاوضات السرية مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية دون إشراك فرنسا استياء واسعاً لدى المسؤولين الفرنسيين الذين رأوا في ذلك نوعاً من النية المبيتة في استبعاد أي دور فرنسي في مبادرة كبرى من هذا النوع، وفي منطقة ظلت تعد على الدوام مربعاً استراتيجياً فرنسياً بامتياز، بالنظر إلى ماضيها الاستعماري الطويل، ثم جاءت خطوة التعويض الليبي لضحايا طائرة لوكربي لتزيد من غضب الفرنسيين، فاختارت فرنسا الدخول في مساومة مع النظام الليبي ومطالبته بتعويض ضحايا طائرة"يوتا" الفرنسية التي أسقطتها المصالح الليبية

فـوق سمـاء النيجـر عـام 1989م، رداً علـى التـدخل العسـكري الفرنسـي في التشـاد، وطـرد القـوات الليبيـة منهـا، وقبلت ليبيـا بعـد مفاوضـات صـعبة دفـع (170) مليـون دولار لعـائلات الضـحايا الفرنسيين، مما أدى إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات الفرنسية - الليبية.

وقد مهدت تلك الانفراجة، وإعلان النظام الليبي تخليه عن"الإرهاب"، واعترافه بالممارسات الماضية علناً، وتغيير الخطاب الراديكالي لدى المسؤولين الليبيين؛ مهدت لعودة ليبيا إلى المسرح الـدولي، وشـطب اسمهـا مـن اللـوائح السـنوية الـتي تعـدها الإدارة الأمريكية عن الدول الراعية للإرهاب، ورفع الحصار الاقتصادي والحظـر علـى اسـتيراد الأسـلحة اللـذين كانـا مفروضـين عليهـا في السـنوات الماضية، وبـدأت طـرابلس تسـتقبل المسـؤولين الأوروبـيين، حيـث قـام بزيارتهـا خـلال الشـهور الماضـية كـل مـن رئيسـي الـوزراء البريطاني طوني بلير، والإيطـالي سـيرجيو برلسـكوني، والمستشـار الألماني جرهارد شرودر، وأخيراً الرئيس الفرنسي شيراك.

منافسة فرنسية ـ أمريكية على المنطقة:

لكن إلى جانب الهاجس الاقتصادي والتجاري تدرك فرنسا أنها دخلت مع واشنطن في منافسة محمومة على النفط في المنطقة المغاربيـة، خاصـة وأنهـا تعـي جيـداً أنّ الانفـراج في علاقاتهـا مـع الجماهيرية لم يكـن ممكنـاً قبل أن ترفـع واشـنطن اسـم ليبيـا مـن قائمة الدول الداعمة للإرهاب، وتصدر"تبرئة ذمة" في حقها، وهـو مـا دفـع أحـد المعلقـين الفرنسـيين إلى القـول بـأن فرنسـا لا تـزال ضـحية

الولايات المتحدة الأمريكية التي تحدد هي أي الدول من "محور الشر" وأي الدول من خارجه.[1]

بداية التطبيع الفرنسي - الليبي تأتي في سياق تطورات سياسية وإستراتيجية ضخمة تمر منها منطقة المغرب العربي، وتنهض كمؤشر على انطلاق الصراع بين باريس وواشنطن على النفوذ في المنطقة، فخلال الأسابيع القليلة المقبلة سينعقد بالمغرب "منتدى المستقبل" الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية بغرض الدفع بمشروع "الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا"، ودمقرطة 1 الأنظمة العربية والإسلامية، وهو عنوان على تمادي النفوذ الأمريكي في المنطقة، وبمثابة تتويج لحربها على العراق التي كانت فرنسا وألمانيا من المعارضين لها، كما أنه - أي المنتدى - يأتي في سياق التمدّد الأمريكي في المنطقة خلال السنوات الثلاث الماضية عقب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وخاصة على المستويين الأمني والعسكري، دون إغفال المستوى الاقتصادي والتجاري الذي يتقوى بفعل الدينامكية التي فتحها مشروع الشراكة الأمريكية - المغاربية المعلن عنها في عام 1998م، وكذا المستوى السياسي المتمثل في التعاطي الأمريكي مع موضوع النزاع حول الصحراء المغربية على حساب أي دور يمكن أن تلعبه فرنسا، القوة الاستعمارية السابقة في المنطقة.

---

1 - ادريس الكنبوري، " **فرنسا والمغرب العربي.. العودة للدور القديم** " متحصل عليه من موقع:

http://www.midad.me/arts/view/aut/25310

ويمكن القول بأن الزيارة الخاطفة للرئيس الفرنسي لليبيا على رغم قصرها إلا أنها تتخذ طابعاً رمزياً قوياً بالنسبة لسياسة فرنسا المغاربية في هذه المرحلة، تريد من خلالها باريس وهي تحضر القمة العاشرة للمنظمة الدولية للفرانكفونية في "واغادوغو" ببوركينا فاسو أن توجه رسالة إلى واشنطن، فهذه القمة ستحضرها الجزائر بصفتها عضواً جديداً بالمنظمة منذ استقلال الجزائر عن فرنسا في بداية الستينيات من القرن الماضي، حيث ظلت الجزائر التي تشهد أكبر انتشار للغة الفرنسية في المنطقة تقاطع هذه المنظمة منذ إنشائها إلى عام 2002 عندما حضر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة القمة التاسعة لها في بيروت، من هنا فإن الرئيس الفرنسي يحضر القمة وفي جعبته مكسبان مهمان في المنطقة: عودة الجزائر إلى حظيرة المنظمة الفرانكفونية، وتطبيع العلاقات مع ليبيا. (1)

والرسالة الفرنسية إلى واشنطن تقول: إنه إذا كان "منتدى المستقبل" سيتعرض لإصلاح الأنظمة العربية والإسلامية وفق مشروع جاهز لا يأخذ في الحسبان الاختلافات الثقافية بين بلدان المنطقة، فإن قمة الفرنكوفونية ستعالج التعددية الثقافية، وحوار الحضارات، وفي الظاهر يبدو ذلك تشخيصاً لحجم الخلافات الفرنسية - الأمريكية، لكنه في العمق يخفي صراعاً استعمارياً على النفوذ في المنطقة.

---

1 - المرجع نفسه.